

مؤتمرات

محمد سمير مصطفى



تقرير عن:

المؤتمر العلمي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية تحت
عنوان: "دور القطاع المالي في التنمية العربية: الجهاز المصرفي -
أسواق المال - مؤسسات التأمين الاجتماعي والتجاري"

القاهرة، ١ - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

الأسبق ورئيس كتلة التغيير والإنقاذ، وذلك على خلفية تاريخه وإسهامه العروبي والقومي، كونه واحداً من رجالات الدولة البارزين في لبنان، وعضواً من أعضاء الجمعية المؤسسين. كذلك تمّ تكريم اسم الراحل د. إبراهيم سعد الدين، عضو الجمعية، والاقتصادي العربي المعروف بإسهاماته العلمية، ونائب رئيس منتدى العالم الثالث للشرق الأوسط سابقاً.

- ٢ -

في الجلسة الأولى، التي رأسها د. سليم الحص، تمّ التركيز على المحور الأول وهو ترسيخ الأساس النظري وتأطير موضوع المؤتمر. وتمّ فيها عرض ورقتين: الأولى قدّمها د. ألبر داغر بعنوان «الإطار النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بالتنمية المالية - مقارنة مغايرة للطرح النيوليبرالي»، وعرض فيها مضمون التنمية بمعنى التصنيع المتأخر، وذلك من نافذة النقاش التاريخي حول التنمية والمقاربة النيوليبرالية للتنمية، والتنمية كتصنيع متأخر. وفي الجزء الثاني من ورقته عرض

- ١ -

كعادتها من كل عام، عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها السنوي في القاهرة خلال الفترة ١ - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان «دور القطاع المالي في التنمية العربية: الجهاز المصرفي - أسواق المال - مؤسسات التأمين الاجتماعي»، وذلك بدعم من وزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بدأ المؤتمر بالجلسة الافتتاحية التي قدّم فيها الدكتور منير الحمّش كلمة المؤتمر، حيث ركّز على دواعي اختيار الموضوع في ظل الظروف العالمية والإقليمية والقطرية الراهنة، تلاه أمين عام الجمعية الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى الذي قدّم للمؤتمر ومحاوره والأوراق المقدمة من الباحثين على اختلاف أقطارهم.

بعد ذلك عُقدت جلسة خاصة تمّ فيها تكريم د. سليم الحص، رئيس وزراء لبنان

الاقتصادي. وبعد ذلك تعرض الورقة للقطاع المالي العربي الذي يصفه الباحث بانخفاض الكفاءة مقارنة بالقطاع المالي في بعض أقاليم الدول النامية. وأفرد الباحث إشارة خاصة إلى المناخ المؤسسي وتحدياته استناداً إلى دراسة لصندوق النقد العربي (٢٠٠٣)، وهي :

- صغر حجم المصارف العربية.
- التركيز في نصيب المصارف مما يؤثر سلباً في أداء السوق.
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في كثير من الدول العربية.
- ضعف استخدام التكنولوجيا.
- ضعف الإفصاح والرقابة.
- وبالنسبة إلى أسواق الأوراق المالية ظهرت التحديات فيما يلي :
- قصور الأطر التنظيمية والتشريعية.
- ضيق الأسواق المالية ومحدوديتها.
- صغر أحجام الأسواق المالية العربية.
- ضعف نشاط السوق الأولي.
- تدني الوعي الاستثماري.
- عدم الدقة الكاملة في الإفصاح وتدقيق المعلومات.
- عرض الباحث أيضاً التطورات المالية والمصرفية الحادثة والعوامل التي تعوق نمو العلاقة بين التمويل والنمو في دول الشرق الأوسط وتشمل أفريقيا، وهي : ملكية القطاع العام للمصارف - الأطر

دور القطاع المالي في التنمية من خلال وجهة النظر القائلة إن التنمية هي مسألة تمويل، وكذا مسألة سعر الفائدة، ومفهوم الحثّ على المخاطرة وتجربة «تأميم مخاطر الاستثمار». وفي الجزء الثالث عرض الحوافز الحكومية المشروطة أو آلية الضبط المتبادل التي تقوم على مبدأ التعامل بالمثل (Reciprocity)، والتي تعني إخضاع المستفيدين من الدعم الحكومي للمحاسبة وتقويم النتائج بحسبان أن استخدام هذه الآلية ساهم في التقليل من الأخطار التي تختصر نحو مفهوم «إخفاق الدولة». وفي ملاحظته الختامية يذكر الباحث أنه في خضمّ النقد الذي تعرضت له تجارب الحماية منذ ثمانينيات القرن الماضي، تمّ تناسي أن عدداً من البلدان التي اعتمدت هذا الخيار، أنشأت دولاً قومية امتلكت شروط ممارسة سيادتها الخارجية والداخلية. وهذه البلدان حمت مجتمعاتها من الانقسامات الأهلية الداخلية ومن الحروب الأهلية.

قدّم الورقة الثانية د. نبيل حشاد بعنوان: «تمويل التنمية ودور القطاع المالي في الدول العربية»، وفيها وجه أفكاره نحو استعراض أدبيات العلاقة بين التنمية المالية والنمو، في محاولة لبناء السياق النظري؛ حيث عرّف التنمية المالية في دولة ما بأنها تحسّن في الطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي مهامه الأساسية في تبادل السلع والخدمات بتخفيض تكاليف المعاملات. ويذكر الباحث أن التحسينات التي طرأت على التنمية المالية في العقد الماضي لم يكن لها تأثير إيجابي في النمو

مالية لبلد عضو». وبعد ذلك ينتقل إلى عرض أسباب تزايد أهمية الخدمات المالية وتحرير تجارتها، ثم يتطرق إلى المكاسب النظرية من تحرير التجارة في الخدمات المالية، مثل:

- تشجيع تدفقات رؤوس الأموال من دول الفائض المالي إلى دول الندرة المالية.

- الأثر الإيجابي في الدخل والنمو.

- تحسين نوعية الخدمات.

- نقل التكنولوجيا والمعلومات واكتساب سلوكيات جديدة في مجال المحاسبة واستعمال أدوات مالية جديدة.

- تحسين السياسات الاقتصادية الكلية والتشريعات.

وبعد ذلك تعرض الورقة لواقع النظام المصرفي في الدول العربية الذي يتسم ب: وجود تركّز بنكي شديد - سيطرة الخدمات المصرفية التقليدية أو التجارية - صغر حجم البنوك - محدودية استخدام التكنولوجيا - غياب ثقافة بنكية. بعدها يعدد الباحث آثار تحرير الخدمات المالية في الجهاز المصرفي في العالم العربي: الإيجابية منها والسلبية. ثم يعالج البحث، أخيراً، الشروط الضرورية لاستفادة القطاع المصرفي والمالي في العالم العربي من تحرير قطاع الخدمات المالية. في ختام البحث يؤكد الباحث أن تحرير القطاع المالي للدول العربية سيمكّنها من تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء القطاعات، وكذا تحسين خدمات الوساطة المالية والفرص الاستثمارية من خلال تعزيز

التنظيمية والرقابية - محدودية إمكانية الوصول إلى المصارف - تخلف أسواق رأس المال - ضعف نوعية الحوكمة - مناخ الأعمال التجارية الذي لا يساعد على الإقراض. في ختام ورقته يؤكد الباحث أهمية تطبيق المعايير الدولية مع التركيز على إدارة المخاطر بصورة سليمة في المؤسسات المالية المختلفة وأهمية تطبيق المصارف العربية لاتفاقية بازل، حيث إن البنوك في معظم الدول العربية لم تقم بتطبيقها بالكامل حتى الآن، وذلك إذا أردنا للقطاع المالي العربي أن يقوم بدور فعال في تمويل التنمية.

- ٣ -

في الجلسة الثانية، التي رأسها د. مصطفى الكثيري، عرضت الورقة الثالثة، التي قدّمها د. زايري بلقاسم بعنوان: «ماذا ينتظر القطاع المالي والمصرفي العربي من تحرير الخدمات المالية؟» وذلك على خلفية اتفاق الغات الذي أنتجته جولة الأوروغواي الأخيرة، وهو أحد المجهودات الأولية متعددة الأطراف، الرامية إلى وضع قواعد تحكم تجارة الخدمات بصفة خاصة، وتقديم إطار عام للمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة من أجل تحسين النفاذ إلى الأسواق المالية للخدمات أو ممولي الخدمات.

وتتناول الورقة في البداية مجال تطبيق اتفاق الغات بالنسبة إلى الخدمات المالية التي تمّ تعريفها بأنها «أية خدمة ذات طابع مالي يقدمها موردو خدمات

وركّز الباحث في ورقته على أهم قضايا العون العربي وهي: طبيعة مصدر العون ونسبته إلى الدخل القومي - الدعم المؤسسي والتدريب - التشاور ونقل الخبرة.

بعد ذلك بيّن الباحث أهمية العون العربي كمصدر من مصادر التمويل، وكذلك أوجه القصور التي تواجه عمليات العون حتى يمكن الحصول على أفضل النتائج منها، وهي: بيانات المساعدات الإنمائية وجودّة ووفرة الدراسات والروتين والشفافية. في الجزء الختامي يناقش الباحث سبل تحسين فاعلية العون العربي، وأبرزها: (١) استثمار تلك المساعدات في مجالات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية أعلى، وأن تكون تلك المساعدات في حدها المطلوب عملياً دون مبالغة (٢) تحسين القدرات التنفيذية ومقومات الأداء في أجهزة التنفيذ (٣) تخطيط وجدولة عملية تلقي المساعدات والسحب من حصائل القروض وبرمجة سدادها وانتظام العملية ككل (٤) إعطاء المزيد من الأهمية لتوفير دراسات دقيقة للمشروعات ومتابعتها وتلافي التأخير في التنفيذ وإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الممولة (٤) تكوين وتدريب الكوادر البشرية.

واستضاف المؤتمر على غداء عمل ما بين الجلسة الثانية والجلسة المسائية الثالثة معالي د. محمود محيي الدين، عضو مجلس إدارة الجمعية ووزير الاستثمار في جمهورية مصر العربية.

التوزيع القطاعي الفعّال للموارد، وكذا تشجيع الدولة على تحسين إدارتها للسياسات الاقتصادية العامة، ووضع التشريعات المرنة والملائمة للأسواق المالية مع توفير الإشراف المناسب على عملياتها.

بعد ذلك عرض د. عبد الحميد محفوظ الزقلعي الورقة الرابعة، وهي بعنوان: «دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية ١٩٩٨ - ٢٠٠٧، قضايا هامة وتحسين فاعلية العون».

في بداية ورقته يعرف الباحث عنصر المنحة أنه الفرق بين القيمة الاسمية ومجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط والفوائد)، التي تُدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معيّن منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض، ثم يُعدّد مميزات العون العربي. وبعد ذلك يتناول الباحث مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية العربية، ويحلل إجمالي مساعدات مجموعة التنسيق التي بلغت قيمة عملياتها بنهاية عام ٢٠٠٧ (٧٩٩٩٧ مليون دولار)، استحوذت الدول العربية منها على ما نسبته ٥٩,٢ بالمئة. وفي معرض التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية للدول العربية يذكر الباحث أن البنى الأساسية (النقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي) حصلت على ٦٠,٢ بالمئة، والقطاعات الإنتاجية (الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين) ٢٧,٥ بالمئة، والقطاعات الأخرى ١٢,٣ بالمئة.

الخامسة، التي قدمها د. حسام السيد، عنوان: «الأزمات المالية العالمية وآثارها الاقتصادية - الأسواق المالية والاقتصاديات العربية». وعرض فيها، أولاً بداية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ في شكل أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، حيث قامت بنوك الإقراض العقاري بالتوسع في عملية الإقراض دون النظر إلى قدرة المقترض على السداد، وبعدها بدأت بنوك الإقراض في بيع هذه القروض إلى شركات داخل أمريكا وخارجها، ثم ظهرت بوادر الأزمة في بداية عام ٢٠٠٨، وتمثلت في عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد مما حدا ببعض الشركات الكبرى إلى طلب المساعدة، وأعلنت شركات أخرى إفلاسها، وبعدها امتدت الأزمة إلى دول العالم المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ومنها على سبيل المثال إنكلترا - ألمانيا - اليابان.

في المبحث الثاني يناقش الباحث الأوضاع الحالية لأسواق المال العربية، وهي: التلاعب في الأسواق العربية، وزيادة رأس المال السوقي للبورصات العربية، وظهور البورصة كوسيلة جيدة للتمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات والحكومات. وفي المبحث الثالث عرض الباحث أداء الأسواق العربية قبل الأزمة ونتائجها على الأسواق العربية، من خلال مسارين:

أولهما، أن تفشل الجهود المبذولة حالياً من قبل الولايات المتحدة والدول المتقدمة في معالجة نتائج الأزمة، والحد من الانهيار المستمر في النظام المالي العالمي. ووفقاً لوجهة النظر هذه يتوقع أن

حدد د. محمود محيي الدين، وزير الاستثمار، رؤيته من خلال عدة حقائق: أن من يتصور عودة النظم الاشتراكية في الدول المختلفة، نتيجة الأزمة المالية العالمية، يكون مخطئاً، إذ يجب ألا يفهم أي تدخل للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا لدعم ومساندة المؤسسات المالية أو الأفراد، أنه عودة لتطبيق النظم أو المبادئ الاشتراكية. لأن هذه الدول تتدخل بصفة مؤقتة ولتحقيق فرصة بيع المؤسسات التي اشترتها إلى القطاع الخاص. وفي هذا الإطار تحتاج مصر إلى مراجعة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها، وأن تأخذ في الاعتبار أن يتم الإصلاح على المستوى الكلي والمستوى الجزئي مع احترام التدابير الأمنية للإصلاح الاقتصادي. كما أكد أن التطورات الاقتصادية العالمية لها بعض الآثار الإيجابية على المستوى العربي، أهمها انخفاض أسعار السلع الغذائية التي تؤثر في المواطن العربي في الدول العربية، وأنه من المتوقع أن تتجاوب الأسواق مع هذه التغيرات مع تفعيل قواعد المنافسة وكفاءة الرقابة عليها. وأكد وزير الاستثمار أنه في إطار استعداد العالم العربي لعقد القمة الاقتصادية العربية في العام المقبل في الكويت، فإن الصيغة الأمثل للتعاون الاقتصادي العربي تبرز من خلال المشروعات المشتركة.

- ٤ -

وفي الجلسة الثالثة، تم عرض الأوراق (٥، ٦، ٧). حملت ورقة العمل

والتأمينات الإلزامية ودخول الشركات العالمية إلى الأسواق العربية.

وفي النقطة الثانية من البحث عالج الأولوية في أنظمة الادخار التأميني ابتداء من تعريف ضمان الحياة المرتبط بصناديق الاستثمار، وعرض بعض برامج: تأمين الحياة المختلط، وضمن الحياة المرتبط بصناديق الاستثمار. ثم ينتقل إلى منافع أنظمة الادخار التأميني على مستوى الأفراد. بعد ذلك ينتقل الباحث إلى عرض سياسة الاستثمار وإجراءاتها في شركات التأمين من منظور الأهداف ووضع الاستراتيجية الاستثمارية لأموالها ورسم سياسة الاستثمار العامة في شركات التأمين، وتنوع سياسة الاستثمار في الشركة. وأخيراً يؤكد الباحث أنه على شركة التأمين إدارة أموال الشركة من قبل مدير مختص في عمليات التوظيف والاستثمار، على أن يحدد سقف صلاحياته ومرجعياته المدير العام ومجلس الإدارة. وأن يُعدّ المدير المالي التقارير الدورية عن العمليات التي تمّت ونُفّذت، وخطة العمل المزمع تنفيذها في الفترة القادمة، حتى تتم مراجعتها من قبل المسؤولين عن الشركة والموافقة عليها.

في الورقة السابعة التي عرضها د. أحمد شعبان بعنوان: «دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة»، بدأ الباحث بتوضيح حقيقة أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - ومنها البلدان العربية والإسلامية - هي افتقارها إلى الموارد

تسود حالة ركود اقتصادي حاد في الولايات المتحدة تمتد آثارها إلى باقي دول العالم وبخاصة التي ترتبط مع الأخيرة، ولعل أبرز مظاهر هذا الركود ارتفاع معدلات البطالة، وميل معدلات التضخم نحو الانخفاض، وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

أما المسار الثاني فيتلخص في نجاح الجهود الدولية في معالجة الأزمة ما سيؤدي إلى تعافي النظم المالية العالمية من آثار تلك الأزمة وعودة الثقة في تلك النظم مرة أخرى. وفي ظل هذا الاتجاه يتوقع أن تستمر الضغوط التضخمية الحالية التي يعانيها العالم بصفة خاصة، في ظل استمرار أزمة الغذاء وميل معظم أسعار السلع الغذائية نحو الارتفاع.

ورقة العمل السادسة التي عرضها د. هشام البساط حملت عنوان «ردود أنظمة الادخار في تعبئة المدخرات وفي الاستثمار طويل الأجل». حيث قدمت الورقة للدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع التأمين وأهميته فيما يقدمه من خدمات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ثم عرج أولاً على واقع وحجم قطاع التأمين في البلاد العربية، الذي يعتبر من أصغر القطاعات المالية، حيث لم يزد حجم أقساط التأمين فيها عام ٢٠٠٧ عن ١٣,٨٢٧ مليون دولار، منها ٢,٦٧٨ مليون دولار أقساط الحياة و١١,١٥٢ مليون دولار أقساط غير الحياة. بعدها عرض لموقف بعض الدول العربية وبعض المواطنين من عمليات التأمين على الحياة من خلال نمو شركات التأمين التعاونية والتكافل

اختبار صحة فروض الورقة البحثية المتمثلة في أن البنوك الإسلامية - من حيث إنها تتعامل بنظام المشاركة في الربح والخسارة - أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار، وأكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما إنها - بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية - تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تشجع السلوك الإيجابي الدافع إلى عملية التنمية الاقتصادية على عكس البنوك التقليدية.

وتعالج الورقة بعد ذلك مضمون البنك الإسلامي وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعرض للمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وكذا أساليب التمويل الإسلامية لها، وأخيراً تعرض لبعض تجارب الدول العربية في تمويل هذه المشروعات. ويختم الباحث أنه لكي تنجح البنوك الإسلامية في دورها الإنمائي فلا بد من توافر مناخ عام يبذل فيه جهد من الجميع، على المستويين الجزئي والكلبي، لإحياء العمل بالشريعة الإسلامية دون إفراط أو تفريط.

- ٥ -

في الجلسة الرابعة عُرضت الورقة الثامنة، قَدَّمها د. حسن عبد الله بعنوان «تعظيم عائذات النفط وتوظيفها في تنمية عربية متكاملة»، التي تناولت السيطرة

الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أولى مراحلها ضرورة العمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال وحسن توجيهها للإسهام في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

وبحسبان ما تحظى به المشروعات الصغيرة - بصفة خاصة - في الوقت المعاصر من اهتمام مخططى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، فإن هناك العديد من المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة في البلدان العربية، من أهمها عوائق التمويل، كما تعاني هذه المشروعات ضيق نطاق التمويل المتاح من البنوك التقليدية، وحجم القروض - إن توافرت - المتواضع مقارنة بارتفاع تكاليف استردادها.

تحاول الورقة مناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية - من خلال استخدام أساليب تمويل غير تقليدية للمشروعات الصغيرة - في الإسهام في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والإسلامية، ليس فقط اعتماداً على نظام التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة بدلاً من القروض بنظام الفائدة، بل أيضاً من خلال مفاهيم صحيحة لوظيفة رأس المال في المجتمع. ويأتي ذلك من خلال

مما تربحه نتيجة فروق الفوائد، كما يمكنها إخضاع حركتها للرقابة والقيود، وتستطيع متى شاءت أن تجمدها كما حدث مع دول عديدة ومنها ليبيا. من هنا يؤكد الباحث أهمية استثمار الفوائض البترولية في المشروعات العربية المشتركة.

ناقشت الورقة التاسعة، التي حملت عنوان «الجدوى التمويلية لعقود المقاسمة النفطية EPSA» والبديل الممثل موضوع «تطوير الاتفاقيات النفطية من منظور عقود واتفاقيات الامتيازات»، اقتسام الأرباح المعلنة مناصفة وعقود المشاركة وعقود واتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج (الأولى والثانية والثالثة)، وميزات وعيوب كل نوع من أنواع هذه العقود والاتفاقيات. وبعد ذلك تعرض الورقة لتحليل جدوى اتفاقيات مقاسمة الإنتاج باستخدام الآتي:

- مقارنة التكاليف بتطور اتفاقيات مقاسمة الإنتاج.
- الإيرادات المقارنة بتطور اتفاقيات المقاسمة.
- وأخيراً يقدم الباحث بعض الآراء والمقترحات الهادفة إلى تحسين الموقف التفاوضي مع الشركات الأجنبية.

- ٦ -

أهم الاتجاهات التي سارت في المؤتمر:

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في القطاع المالي العربي تعمل على زيادة تفعيل كفاءة الأداء.

الغربية على أسعار النفط عبر ربع القرن السابق على حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ويذكر الباحث أن سيطرة أوبك على الأسعار، التي يمثل النفط العربي ثلاثة أرباع نفوطها، لم تدم أكثر من عشر سنوات، إذ نجحت الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة في وضع خطط وبرامج لاستعادة تلك السيطرة، ومن ذلك انتشار وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤ بهدف تنسيق مواقفها، ومن بينها وضع نظم لتخزين النفط داخل الدول الصناعية وتشجيع البحث عن النفط واستكشافه. بعد ذلك يناقش الباحث فكرة السعر الاسمي والسعر الحقيقي، حيث يذكر أن السعر الحقيقي للنفط يتحدد في ضوء ثلاثة مبادئ:

- مبدأ ارتفاع سعر النفط بمعدل ٢,٥ بالمئة سنوياً لمواجهة التضخم.
- مبدأ زيادة ٢,٥ بالمئة سنوياً كعلاوة خاصة، باعتبار النفط ثروة ناضبة.
- تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لسعر النفط.

وهذه هي المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية وتعويضاً عن سرعة نضوبه. بعد ذلك يناقش الباحث كيفية استثمار الفوائض النفطية العربية حيث يبرهن على أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، لا ترحب بالاستثمار العربي إلا إذا جاء في صورة ودائع مصرفية تعيد إقراضها لتثري

الدور الاقتصادي والاجتماعي المنوط به.
- أهمية استثمار الفوائض البترولية العربية في المشروعات العربية المشتركة بدلاً من الودائع المصرفية، التي تعرّض الأخيرة لمخاطر التجميد والرقابة وقيود أخرى.
كان من أبرز فعاليات المؤتمر أيضاً الحلقة النقاشية التي كان الهدف منها استكمال وتعزيز زوايا مهمة من توجهات المؤتمر وحملت عنوان «الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية». وكان المتحدث الرئيسي فيها د. جودة عبد الخالق، عضو الجمعية والأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وقدمت د. ضحى عبد الحميد، المحاضرة بالجامعة الأمريكية، مداخلة تنشرالمجلة في عددها القادم نصها كاملاً ■

- ضرورة تحرير الخدمات المالية مما يؤدي إلى كفاءة وفعالية القطاع المالي.

- أهمية تحسين فاعلية العون العربي ودعم مؤسساته وصناديقه وتطوير إمكاناتها وزيادة وتقوية التنسيق فيما بينها ومن منظور الدول المستقبلية للمعونة، فعلى هذه الأخيرة حسن اختيار المشروعات وتبسيط الإجراءات والشفافية.

- توفير مناخ عام فيه جهد وفهم من الجميع على المستويين الجزئي والكلبي لنجاح البنوك الإسلامية في دورها التنموي.

- تثقيف وتوعية المتعاملين في البورصة، اللذان من شأنهما أن يحدّا من حالة الذعر لدى المستثمرين، التي تقود إلى انهيار الأسواق.

- تقوية وتعزيز قطاع التأمين ليلعب